المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 01 ديسمبر 2023

حراك التعليم: ديمقراطية مُعبرة عن إرادة القاعدة المناضلة... طريقنا إلى النصر

تقرأون في هذا الملف

مقابلة مع الرفيق أحمد الدرقاوي حول الاحتجاجات والاضرابات التي يشهدها قطاع التعليم

تعريف الإضراب [مأخوذ من قاموس الحركات الاجتماعية]

حراك التعليم الجاري بمنظار كفاحي ديمقراطي: مقابلة مع الرفيق يونس الحبوسي

بغية استجلاء الحركة النضالية الجارية في قطاع التعليم من داخلها، بمنظور كفاحي وديمقراطي، استجوبت جريدة المناضل-ة الرفيق أحمد الدرقاوي، عضو الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي بمدينة طنجة.

عسى ان يكون هذا حافزا لمزيد من التناول النضالي للحراك الجاري في التعليم ولحالة الساحة النقابية عامة. وموعدنا مع مقابلات مع مناضلين/ات آخرين، من هيئات نضال أخرى، عما قريب.

حراك التعليم: ديمقراطية مُعبرة عن إرادة القاعدة المناضلة... طريقنا إلى النصر

افتتاحية المناضل-ة، 28 نوفمبر، 2023

يعيش بلدنا حالة نضالية عمالية غير مسبوقة هي إحدى أعظم نضالات الطبقة العاملة المغربية على الإطلاق. إضرابٌ في قطاع التعليم، المُشغِّل لما ينيف عن 300 ألف أجير وأجيرة، سائرٌ إلى استكمال شهره الثاني.

يتميز هذا الحراك بالانخراط الواسع للشغيلة بحجم مشاركةٍ في الإضراب والمسيرات غير مسبوق بتاتا بهذا القطاع. واتخذ هذا الانخراط أشكالا ديمقراطية أولية طالما خنقها التحكم البيروقراطي المستشري، من قبيل النقاشات في قاعات الأساتذة والجموع العامة في أماكن العمل، وانتداب ممثلين-ات بديمقراطية. طبعا ككل حراك بهذا الحجم تشوبه سلبيات معظمها من الماضي نقلها من تمرسوا داخل منظماتهم-هن السابقة على إعدام الديمقراطية وعلى أشكال التحايل لمصادرة حق القاعدة في اتخاذ القرارات وفي الإمساك بزمام نضالها بتسيير ذاتي قاعدي.

ونحن على مشارف الشهر الثالث، يرتفع السؤال إلى أين نسير، وما العمل؟

تستعين الدولة مجددا بقيادات نقابية انكشفت حقيقتها أمام أعين شغيلة التعليم، الذين نزعوا عنها شرعية التحدث بلسانهم/هن بعد تورطها في خيانة صريحة لمصالحهم/هن، وفي التدليس والخداع شهورا مديدة. إنها قيادات نقابية لم تعد تمثل سوى نفسها، بعد ان انخدعت بها القواعد مدة طويلة. وأول مهمات قاعدة تلك النقابات النضال لإزالتها تنظيميا بعد أن أزاحها الشغيلة في ساحة النضال.

عرضت الدولة يوم أمس، في حوارها مع شركائها في الإضرار بالشغيلة، ما بجعبتها من مناورات/تنازلات تتوخى امتصاص نقمة شغيلة التعليم دون استثارة مطالب قطاعات أخرى من أجرائها ومن أجراء-ات القطاع الخاص المكتوين-ات جميعا بنار الغلاء الفاحش غير المسبوق تاريخيا. عرضت ما لديها لتظهر بمظهر من يلبي المطالب، بعد أن تجاهلت الاستجابة لها ورفضت التفاوض بشأنها طيلة شهرين بغاية إنهاك الشغيلة سيرا على قاعدة البرجوازية لما تواجه إضرابات الطبقة العاملة بكل مكان بالعالم.

وتوازيا مع ذلك، شرعت الدولة في تنفيذ اجراءات قمع وتضييق متعددة الصيغ، منها اقتطاعات من أجور المضربين/ات، واستفسارات تمهيدا لتنزل عقوبات بشريحة من الشغيلة لتخلق جوا من الارتعاب، وستزيد حملتها لتأليب أسر التلاميذ على الشغيلة شدَّةً. الغاية من هذا كله إبراز الشغيلة كطرف معاند لا يقبل حلا وسطا، ويصعد لغايات "مشبوهة"، هذا كله بغاية تبرير رفع حدة القمع أمام الرأي العام.

تسعى الدولة بما سمته "تجميد النظام الأساسي الجديد في أفق تعديله" إلى الظهور بمظهر المستجيب فعلا للمطلب المركزي لشغيلة القطاع، مطلب الغاء تام لذلك النظام. وليس ربط ذلك كله بتاريخ 13 يناير سوى تحايلا يتيح تمرير قانون مالية سنة 2024 في نهاية شهر ديسمبر. إنها مناورة لضمان سلم اجتماعي في قطاع يشهد أكبر دينامية نضالية حاليا، كي تتمكن من تمرير التصويت على قانون المالية بسلام.

لحد الآن فرض الشغيلة في القاعدة إرادتهم/هن في الوحدة النضالية على أجهزة مختلف الهيئات المشاركة في النضال الجاري. وهذا ما يحافظ للحراك على نَفَسٍ قوي، ويرفع ثقة الشغيلة في أنفسهم-هن. وهذه الوحدة هو ما ستسعى الدولة لنسفه بالمناورة بمحاولة استغلال النزوع الفئوي لشق صف الشغيلة الموحد، بدفع فئات تُلَبَّى مطالبها إلى الانسحاب من المعركة دون إسقاط النظام الأساسي وتحقيق سائر المطالب الكبرى التي توحد الجميع، لا سيما الزيادة في الأجور وسن قانون للسلم المحرك للأجور والأسعار الذين من شأنهما إبطال مفعول الغلاء المدمر للقدرة الشرائية.

وطبعا ستعمد الدولة إلى الاستعانة بمن عهدت فيهم ذلك من بيروقراطيات لا تزال مسيطرة على منظمات قسم من الشغيلة، والتعويل حتى على انفكاك داخلي للحراك بمجمله قد يسببه عدم احترام الديمقراطية داخله، وهي ميول قائمة في كل أدوات النضال الحالية، من نقابة ومن تنسيقيات بدرجات متفاوتة.

لذا، ليس بيد الحراك لمواجهة المرحلة المقبلة، المحتمل أن تزداد صعوبة للعوامل الوارد أعلاه، سوى:

1) أوسع إعمال للديمقراطية بالجموع العامة في أماكن العمل ذات السيادة في اتخاذ القرار، وجعل هذا القرار ملزما لقيادات يجب الاستمرار في الضغط عليها وإخضاعها للرقابة والحذر منها، سواء التي فضلت "الحوار القطاعي" أو التي تقود النضال حاليا، وجعل نتائج التفاوض موضوع نقاش واستفتاء في القاعدة.

2) توسيع قاعدة النضال بخرط كل أقسام شغيلة قطاع التعليم (هيئة الإدارة التربوية، ومربيات التعليم الأولي وعمال- ات الحراسة والنظافة والإطعام والإيواء والنقل المدرسي، مع الدفاع عن مطلب دمج هذه الفئات، ومجمل شغيلة الدولة والقطاع الخاص سيرا نحو إضراب عام عمالي وشعبي.

إن قرارا جماعيا ديمقراطيا يتخذه كافة المشاركين والمشاركات في النضالات الجارية هو الكفيل بضمان النصر، وبضمان مكاسبه ومواصلة وحدة الشغيلة لمواجهة القادم قريبا من هجمات وبمقدمتها حق الإضراب المستهدف بمنع عملي. ولنتذكر أن لولا حق الإضراب لمر النظام الأساسي وتكرس وتعمق استعباد الشغيلة وتجويعهم. وثاني أعظم الهجمات استهداف ما تبقى من مكاسب التقاعد وتعديل مدونة الشغل في اتجاه يشدد الاستغلال والهشاشة خدمة لمصلحة الرأسمال.

اللحظة مصيرية ولا سبيل إلى النصر غير الديمقراطية العمالية: ديمقراطية الجموع العامة ذات السيادة في اتخاذ القرار.

مقابلة مع الرفيق أحمد الدرقاوي حول الاحتجاجات والاضرابات التي يشهدها قطاع التعليم

21 نوفمبر، 2023

ما حجم المشاركة في الإضرابات وأشكال الاحتجاج الجارية في قطاع التعليم منذ مطلع شهر أكتوبر؟ وما وزن النساء فيها؟

تعرف الإضرابات في قطاع التعليم منذ الخامس من أكتوبر 2023 مشاركة واسعة وتصاعدية، شملت كل مكونات الشغيلة التعليمية من المرسمين-ات ومن المفروض عليهم-هن التعاقد، كما عرفت مشاركة غير مسبوقة للنساء (يشكلن حوالي نصف عدد المشتغلين بالقطاع)، كما شهدت الأشكال الاحتجاجية في المؤسسات التعليمية نجاحا كبيرا، بينما عرفت المسيرات والوقفات الإقليمية والجهوية والوطنية نجاحا ومشاركة فاقت كل التوقعات. نسبة نجاح الإضراب تصل لمئة بالمئة في العديد من المؤسسات. غير أن الدينامية لم تشمل بعدُ كل شغيلة قطاع التعليم، مثل الهيئة التربوية وعمال-ات الحراسة والنظافة والإطعام والإيواء ومربيات التعليم الأولي. ومن المهم أن تنخرط هذه المكونات في المعركة الجارية من أجل إنجاح المعركة وانتزاع مكاسب للجميع.

ما الخصائص الفريدة المميزة لهذه النضالات قياسا بالمعتاد في إضرابات قطاع التعليم؟

تميزت هذه الاندفاعة النضالية بعدة عناصر تجمعت لتجعل منها معركة غير مسبوقة في حجمها ومطالبها ومدتها وأشكال تنظيمها، أولا؛ من حيث المطالب يحتل اسقاط النظام الأساسي الجديد والرفع من الأجور الصدارة مع عدم إغفال تلبية باقي المطالب الخاصة بكل فئة. ثانيا، النفس الوحدوي في القاعدة والسعي لتجاوز الخلافات وسوء الفهم رغم صعوبة الأمر أحيانا. ثانيا؛ التنسيق في القاعدة وفي الجموع العامة وفي حلقات النقاش المباشرة في المؤسسات وغير المباشرة في المجموعات الالكترونية، مع تبادل كثيف للتجارب والمعطيات، رغم ما يخترقها من تأثيرات دعاية الإعلام البرجوازي. ثالثا؛ الحضور المكثف والتصاعدي في المحطات النضالية المتنوعة مكانا وزمانا والحماس في تنفيذها والتعاون على إنجاحها. رابعا؛ في بعض المؤسسات جرى التداول في إحداث صندوق للتضامن لمواجهة الاقتطاعات بالنسبة لمن هم-هن في وضع مادي هش. خامسا؛ أعداد ليست بالقليلة لم يسبق لها أن شاركت في الإضراب ولا في المسيرات، تشارك بحماس واصرار. سادسا؛ في المؤسسات التي تعرف جموعا عامة ونقاشات هناك تعطش للفهم والنقاش حول مختلف القضايا وخاصة في الثانويات التأهيلية. سابعا؛ هناك تقدم نسبي في الوعي بخطورة الوضع ومن يتسبب فيه إبان هذه المعركة.

ما تفسير انبثاق هذه الدينامية في هذه الظرفية بالذات؟ وما مطلبها المحرك؟

جاءت المعركة الحالية في قطاع التعليم العمومي، بعد دينامية احتجاجية افتتحتها معركة الأساتذة-ات المتدربين-ات فوج 2015 وتصاعدت مع فرض العمل بعقود مع الأكاديميات كخطوة متقدمة على طريق تفكيك الوظيفة العمومية بقطاع التعليم، وكذا في سياق سعي الدولة لفرض الأداء مقابل الحصول على التعليم بالمؤسسات التعليمية التابعة لها.

تميزت معركة فوج 2015 بانغراسها في مراكز التكوين وبسيادة الجموع العامة وكفاحية الأشكال النضالية من الوقفات والمسيرات والإضرابات، والتي كللت بالنجاح، بينما تميزت معركة المفروض عليهم-هن التعاقد عموما بحجمها الكبير وبجموعها العامة وبقيادتها المنتخبة والقابلة للعزل، وبسرعة تعبئتها، مقارنة بالسائد حتى ذلك الوقت داخل أغلب الجسم النقابي. كما تميزت بكفاحية أشكالها النضالية التي جمعت بين الوقفات والمسيرات الإقليمية والجهوية والوطنية في مختلف مناطق البلاد وبالإضرابات الممتدة، وهي أشكال نضال حفزت التضامن والنقاش وسط الشغيلة التعليمية المرسمة، وأرجعت ملف التعليم للواجهة. لكن لم يرق هذا التضامن وهذا النقاش لمستوى فهم واستيعاب خطورة ما يستهدف الشغيلة التعليمية في مجملها. وهي احتجاجات عدلت نسبيا من ميزان القوى ومن شروط الاستغلال لصالح شغيلة التعاقد.

هكذا بعد هزيمة معركة مقاطعة تسليم النقط ومسكها بمنظومة مسار مطلع سنة 2022 جاء منعطف تمرير النظام الأساسي الذي يضع الشغيلة التعليمية بمجملها خارج النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بمباركة أغلبية القيادات النقابية، مع مستهل الموسم الدراسي الحالي، بمثابة الصفعة التي أيقظت الجسم الواهم من الشغيلة الذي كان ينتظر مكاسب مادية تجعله يواجه تدهور الوضع المعيشي. كما أن للتضخم وانهيار القدرة الشرائية للشغيلة التعليمية دور في حفز هذه الاندفاعة النضالية.

كيف تعاملت الأجهزة النقابية، لا سيما مع انتشار سخط عارم عليها بين الشغيلة؟

في وسط الشغيلة يمكن التمييز بين عدة شرائح حسب احتكاكها بالوسط النقابي، هناك المنتمون-ات للنقابة وينفذون قراراتها ويواكبون حياتها الداخلية ومواقفها، وهم-هن أقلية. وهناك شريحة مهمة تنتمي للنقابة وعلاقتها متذبذبة حسب الظروف، وهناك شريحة لا تهتم بالانخراط في النقابة وليس لها موقف عدائي منها، وهناك شريحة أخرى لها موقف عدائي من أي نقابة وهي أقلية عموما. بينما تشكلت في السنوات الأخيرة فئة أخرى ناتجة عن فرض التعاقد تناضل في إطار تنسيقية المفروض عليهم-هن التعاقد وهذه الشريحة لها موقف عموما سلبي من النقابة رغم وجود من يجمع بين الانتماء لها وللنقابة في نفس الوقت.

السخط بدأ يتجمع باتجاه الرباعي الذي وقع على اتفاق 14 يناير 2023 ووافق على النظام الأساسي الجديد في محاوره الجوهرية، ويتعلق الأمر بالنقابة الوطنية للتعليم-فدش والنقابة الوطنية للتعليم -كدش والجامعة الحرة للتعليم والجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، بينما حظي موقف عدم التوقيع على ذلك الاتفاق وعدم المساهمة في إخراج النظام الأساسي بتقدير من طرف فئات مهمة من الشغيلة المطلعة ويتعلق الأمر بموقف الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي، رغم أنها ساهمت طيلة عام في عملية صياغته في إطار اللجنة التقنية، وما أثار ضدها استياء جزء من الشغيلة المنظم في إطار التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم. كما أن تنسيقية المفروض عليهم-هن التعاقد تحظى باحترام في جزء مهم من من المفروض عليهم-هن التعاقد.

غير أن الصورة مخترقة بأمور تفصيلية مرتبطة بوجود فروع ومناضلين-ات في قواعد النقابات، يرفضون سياسة القيادة النقابية المركزية.

سعت قيادة الجامعة الوطنية للتعليم لتشكيل تنسيق وطني، وكانت من الداعين لإضراب ومسيرة 5 أكتوبر 2023 بالرباط، في سياق الغضب الذي فجره موقف الرباعي المساند لسياسة الدولة فعلا والمعارض لها قولا. عند فئات عريضة من الشغيلة هناك مطابقة بين

النقابة والبيروقراطية التي تسيرها، مما أدى لهجوم عنيف لكن مفهوم على كل ما له علاقة بالنقابة، لكن هناك تعامل رفاقي مع النقابيين-ات المعروفين-ات بنضاليتهم-هن من طرف الشغيلة في الفروع، وخاصة الذين شاركوا في النضالات، بدأ العداء للنقابات يأخذ حجمه وبزغت نقاشات موضوعية تعترف بكون جزء من الحالة النقابية هو نتاج سلبية الشغيلة.

طبعا يظل هناك من يروج خطاب مناهض للنقابة بما هي أداة نضال وصراع طبقي مع البورجوازية، بخلفية إيديولوجية تقبل بالمجتمع الطبقي وقوانينه.

الأجهزة النقابية للرباعي فاجأها الاندفاع النضالي وأوقعها في ورطة وجعل النقابة ككل في مواجهة عملية مع الشغيلة الرافضة للنظام الأساسي الجديد ومجمل مخرجات الحوار. لكي تقوم النقابة بانعطافة ذات مصداقية نحو الانخراط في الدينامية النضالية الحالية، كما تحاول النقابة الوطنية للتعليم – كدش أن تفعل، لابد من استقالة القيادة المسؤولة عن تدبير الحوار والأهم هو القطع مع سياسة الشراكة والتعاون مع دولة البورجوازية الساعية لتمرير سياستها المعادية للشغيلة. أما المناورة، وتضليل القواعد والسير على نفس المنوال السابق فلن تزيد أغلبية القواعد إلا حنقا عليها.

ما هي في خضم إبداعات الجماهير التعليمية السلبيات التي تنال من كفاحية الدينامية النضالية وديمقراطيتها؟

الحركة النقابية المغربية عموما ليست لها منظورات طبقية، خبرات النضالات السابقة غير مدونة ومتوفرة بما يكفي وليس هناك حياة داخلية غنية للنقابات. وبالتالي، الأجيال الجديدة التي تلتحق بالنضال تكون استفادتها من خبرات انتصارات الماضي وهزائمه ضعيفة، مثلا التنسيق على المستوى الوطني بين مكونات معينة لا يرافقه تنسيق على مستوى أماكن العمل بين القواعد، هذا ما يصعب العمل ويأخره، عدم وجود فهم موحد لسياسات الطبقة الحاكمة ومنظور لمواجهتها ولو في الحدود الدنيا يجعل طغيان نقاشات فئوية وسطحية أمرا منتشرا بشدة، لكن النقاش والتوضيح يساعد على تجاوز هذه الوضعية ولكن الأمر يتطلب وقتا وهو ما ينقص زمن النضال.

عدم الاستفادة من تجارب سابقة قد يدفع البعض للتصعيد دون أن تكون الأغلبية راغبة في ذلك وفي أحيان أخرى قد يتحول البعض لكابح النضالات. الهجوم على النقابات دون تمييز بينها ودون التمييز بين قواعدها قيادتها، قد يخلق جوا سلبيا في المعارك، يصعب من التعاون بين نقابيين-ات متمرسين-ات وكفاحيين-ات وشغيلة مندفعين–ات للنضال. من سلبيات الاندفاعة قد تكون عدم التحلي بالمرونة التكتيكية اللازمة لمواجهة مناورات الدولة.

كيف تتجسد علاقة دينامية شغيلة التعليم مع أسر التلاميذ؟

تقع المدرسة في قلب المجتمع وتتقاطع فيها رهانات متنوعة مادية وايديولوجية وهي تعكس تناقضات المجتمع الطبقي. ملايين الأسر وضِعفها من التلاميذ تتأثر بشكل مباشر بما يجري في المدرسة وبالسياسة التعليمية في كافة أبعادها، كما تضم المدرسة ألوفا من الشغيلة التعليمية تعاني من الاستغلال باعتبارها جزء من طبقة الأجراء. تتقاطع مصالح الشغيلة التعليمية والتلاميذ والأسر وتتكامل موضوعيا. تناضل شغيلة التعليم من أجل الاستقرار في العمل (ضد التعاقد والهشاشة) ومن أجل أجور تضمن شروط عيش كريمة ومن أجل توفير ظروف عمل لائقة ومن أجل تخفيف الاستغلال (خفض ساعات العمل والاكتظاظ في الأقسام). تتطلع الأسر لتعليم عمومي جيد ومجاني (ممول بشكل تضامني من ميزانية الدولة) ويتطلع التلاميذ-ات للحصول على تعليم يمكنهم – هن من تفتح مواهبهم-ات المتنوعة والفكاك من واقع التخلف والبؤس الذي يلف الأغلبية. بينما تسعى الدولة البورجوازية للتقشف في التعليم وتحويل الموارد منه للرأسماليين من خلال خفض الأجور فعليا وتكثيف وتيرة الاستغلال ورفع ساعات العمل واضافة مهام جديدة للمدرسات والمدرسين وتفكيك الوظيفة العمومية وفرض الأداء على الأسر مقابل تعليم أبنائها. زد على ذلك أغلب الأسر هي أسر أجراء وصغار منتجين-ات وبالتالي موضوعيا مطالبهم-هن هي مطالب الشغيلة، رغم محاولة أبواق الدولة البورجوازية إقامة تعارض بين المدرسين والمدرسات من جهة والأسر من جهة أخرى. ينقص عمل منهجي نقابي لإعطاء منظور طبقي للمدرسة وأدوارها.

ما السبل الكفيلة بتوحيد، من تحت، الدينامية الجديدة؟

الدولة البورجوازية تتدخل بشكل موحد بناء على مصالح وأهداف تم تحديدها مسبقا ووفق خطة محكمة ولكنها مرنة لتنزيل ما تريد في قطاع التعليم خصوصا وفي الوظيفة العمومية عموما. تعمل الدولة البورجوازية على تقسيم ضحايا سياستها من خلال تدخلها الأيديولوجي عبر أحزابها ومثقفيها ومن خلال استعمال القمع المباشر والحرب على العمل النقابي الكفاحي. هذا ما يعيق تنظيم الشغيلة بمختلف مكوناتها بمنظور طبقي، ويحد من نموه. غير أن الاستغلال والقمع يولد انفجارات؛ أحيانا تكون ظاهريا مفاجئة ولكنها نتاج تراكمات كمية متنوعة وتفاعل مع تدخلات واعية لألوف من المناضلين والمناضلات. في الأيام العادية تكون أقلية منتمية لمنظمة نضال. عند الانفجار والمشاركة الواسعة في النضال تُطرح مسألة التنظيم واتخاذ القرار وتدقيق المطالب وأشكال النضال دفعة واحدة. في هكذا ظروف تظهر تعقيدات لا تكون في الأيام العادية وهذا هو الحاصل في نضالات شغيلة التعليم اليوم.

كل معركة نضالية لا بد لها من مطالب توحدها وتنظيم يقودها وأشكال نضال لتحقيقها، وهذه العناصر الثلاث تتفاعل فيما بينها. يتمحور النضال الحالي بالقطاع حول سحب النظام الأساسي وأن يكون أي نظام في إطار النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ويشمل الجميع وكذا رفع الأجور، طبعا مع أمور أخرى تفصيلية، كل قيادة نضال يجب أن تكون منبثقة من القاعدة وتحظى بالمصداقية وقابلة للعزل من طرف من انتخبها. في زمن الإضراب تشمل القاعدة المشاركين والمشاركات في الإضراب، وأداتهم-هن في أماكن العمل هي لجنة الإضراب المنتخبة من طرف الجمع العام وبهذه الطريقة نصعد من المؤسسة للإقليم إلى المستوى الوطني. هذا الأمر منجز جزئيا في العديد من المؤسسات والأقاليم (تنسيقية الثانوي التأهيلي والتنسيقية الموحدة) بينما التنسيق الوطني لقطاع التعليم يظل لحد الساعة تنسيقا بين أجهزة القيادات المكونة له. وسيكون مهما تفعيله على مستوى كل مؤسسة متى أمكن فيها ذلك، حتى يقع الاندماج والتوحد في الجموع العامة للشغيلة.

هذه الجموع العامة رغم ما يمكن أن يشوبها من نواقص تظل أفضل ألف مرة من التكلس الذي كرسته جل البيروقراطيات النقابية التي انفصلت عن القواعد وأصبحت تنظر لها باحتقار.

كيف ستكون تأثيراتها على العمل النقابي بنظركم ؟

تلقى خط الشراكة النقابية مع الدولة البورجوازية في قطاع التعليم ضربات متتالية من طرف القواعد كانت أكبرها من طرف المفروض عليهم-هن التعاقد، وجاءت ضربة تمرير النظام الأساسي والطريقة التي تصرفت بها قيادة الرباعي الموقعة على اتفاق 14 يناير 2023، لتسدد لهذا الخط ضربة نوعية وهذه المرة من مجمل الشغيلة منتمون للنقابات أو غير منتمين. هناك سحب للثقة من خلال بداية تبلور شعار من يناضل يحاور وبأن النقابات الموافقة على جوهر ما جاء في النظام الأساسي أصبحت لا تمثل الشغيلة المضربة. هذا الأمر فسح المجال للمطالبة في النقاشات بضرورة نقابة جامعة للشغيلة، وهو نقاش قد يجد له تفسيرا في كون الأجيال التي جاءت بعد فرض التعاقد في القطاع تناضل في إطار تنسيقية خاصة لا ينقصها شيء للتحول لنقابة. بينما جزء كبير من الشغيلة جرب النضال في إطار تنسيقيات ووقف على محدودية نتائجه.

أيا كانت مخارج هذه المعركة من المرجح ألا تشبه أدوات نضال المرحلة السابقة المرحلة اللاحقة لما يعرفه القطاع من نضالات حالية، ومن المرجح أن تلعب الأجيال المتمرسة في النضال ضد التعاقد وتفكيك الوظيفة العمومية بقطاع التعليم دورا محوريا في ذلك. يتعلق الأمر بالأفواج الملتحقة بالعمل منذ 2015، وتنظيميا يمكن أن تكون تنسيقية المفروض عليهم والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي وفروع نقابية عدة قاعدة لسيرورة قد تفضي لشكل تنظيمي أكثر انغراسا ومصداقية وتمثيلية ، شريطة القطع مع الأساليب السابقة والعمل النشط على تقعيد التنسيق الوطني في الفروع وفي المؤسسات التعليمية لخلق جسور بين كل الغاضبين من الوضع الحالي في القطاع وجعل قواعد التنسيق تتوحد حول ملف مطلبي شامل، مناهض لتفكيك الوظيفة العمومية و التعليم العمومي، ويكون حصيلة نقاش ديمقراطي ويتمفصل مع تشكيل قيادة موحدة منتخبة من القواعد على قاعدة كل منخرط له صوت. كما قد تضطر النقابة الوطنية للتعليم-كدش لتجديد قيادتها وخطها تحت ضغط قواعدها والنضالات الحالية. بينما باقي المكونات النقابية قد تتلاشى أو تصبح أكثر اندماجا بدواليب الدولة.

تأثير آخر ممكن على الوضع النقابي العام، باعتبار التفقير الذي تتعرض له الشغيلة بشكل عام، وباعتبار الشغيلة التعليمية جزء من الشغيلة، يمكن لنضالها أن يحفز نضالات قطاعات أخرى كما يمكن أن يحفز نضال شعبي جراء انهيار القدرة الشرائية لشرائح متزايدة من الشعب. في مقابل ازدياد تركز الثروات في يد أقلية بورجوازية متعاونة مع الرأسمال العالمي والمؤسسات المالية الدولية. كما سيتكشف دور قيادات المركزيات النقابية المساند للدولة البورجوازية والمتواطئ مع أرباب العمل وهم يتفرجون على معركة قطاع التعليم دون أن يتجندوا لدعمها بالعمل على توسيع النضال في أفق الإضراب العام دفاعا عن الحق في العيش ومن أجل رفع الأجور ومواجهة البطالة وتكثيف الاستغلال.

حراك التعليم الجاري بمنظار كفاحي ديمقراطي: مقابلة مع الرفيق يونس الحبوسي

28 نوفمبر، 2023

ما الخصائص الفريدة المميزة لهذه النضالات قياسا بالمعهود في إضرابات قطاع التعليم في الإقليم؟ لاسيما على صعيد تسيير النضال؟ وكذا مشاركة النساء؟

جاءت النضالات الجارية للمدرسين-ات وأطر الدعم إقليميا لتُضخم وتُسرع خصائص بدأت في التبلور منذ زمن ليس بالقصير، فأغلب المنخرطين/ات فيها تأثروا/ن، بوعي أو بدونه، بخصائص النضالات الفئوية التي انطلقت وتقوت طيلة العقد الماضي، مع نضالات الزنزانة 9 وحاملي الشهادات والأساتذة المتدربين-ات والمفروض عليهم-هن التعاقد: من حيث طول النفس، قياسا بالمعهود في النضالات المؤطرة نقابيا، وتحدي الاقتطاعات، والحضور النسائي. لكن الجديد كان في المشاركة إلى هذا الحد أو ذاك في تقرير بعض جوانب النضال في أماكن العمل (المدارس)، حيث أضحت فترات الاستراحة وفترات التوقف عن العمل حضوريا بالمؤسسات لحظات للنقاش لم تعهدها الشغيلة، وإن تفاوت الأمر بني مؤسسة وأخرى، على مستوى نوعية النقاش وعمقه وحيزه الزمني ونتائجه الملموسة. وفي هذا الإطار يمكن القول إن هناك تململ طفيف في اتجاه المساهمة الفعلية في تسيير النضال جماعيا وبشكل نشط، لكنها مساهمة تبقى ضئيلة، إذا ما قورنت بالدور الأكبر الذي تقوم به أجهزة التنسيقيات وروابط النقابيين أعضاء الأجهزة الإقليمية والمحلية. على العموم لعب القرار داخل المؤسسات من قبل الشغيلة دورا بارزا في الدعاوة للانخراط في النضال، واختيار أشكاله-هل مع التنسيق الوطني أم مع التنسيقية الموحدة أم تنسيقية الثانوي التأهيلي- لكن بقي ت أغلب الشغيلة داخل المدارس بعيدا عن التأثير الفعلي في سير المعركة بعد ذلك. وداخل كل هذا، كان للنساء دور محوري في اتخاذ قرار الإضراب والدعوة إليه، ولعبت هنا مواقع التواصل الاجتماعي- خاصة واتساب-دورا بارزا في التعبئة للإضراب خصوصا من قبل النساء. لكن المشاركة النسائية تبقى بعيدة عن كونها مشاركة بمطالب "نسائية"، حيث تغيب هده المسألة كليا في النقاش.

كيف تعاملت الأجهزة النقابية، لا سيما لانتشار سخط عارم عليها بين الشغيلة؟ وهل نقل منظمون-ات نقابيا سلبيات إلى أشكال التنسيق المستجدة وإلى تسيير النضال بوجه عام؟

تتعامل الأجهزة النقابية مع النضالات الجارية وفق محددين أساسيين:

المحدد الأول: اعتبار النضالات الجارية مسألة مؤقتة وعفوية، وحين انقطاع نفسها سيعود الشغيلة إلى ما عهدوه من أشكال تعاملهم مع الجهاز النقابي: التماس التدخل والوساطة لحل مشاكل فردية، مقابل بطاقة عضوية والأهم التصويت في انتخابات اللجن الثنائية. وهذا يفرض إبقاء الجهاز سليما من تأثيرات لوثة الاندفاعة الراهنة عليه، ليكون جاهزا للاستثمار في هزيمة الشغيلة إن حصلت أو الانبعاث في حلل جديدة إن حدث النصر، وهنا يلجأ الجهاز لكل أنواع الفذلكات الممكنة للتعمية عن العار الذي لحق بالقيادات النقابية من جراء مآلات مساهمتها لسنتين في "البناء المشترك" للمسخ الحالي المسمى نظاما أساسيا.

المحدد الثاني: التدخل في التنسيقيات المنخرطة في النضال، برؤية يحكمها أساسا "التنافس النقابي"، تهدف إلى ضمان عدم استثمار أي فرع نقابي لهذا النضال في توسيع هيكله التنظيمي، وللبحث عن مواطئ قدم تسمح للأجهزة مستقبلا بإعادة بناء ذاتها وبالاستمرار وفق ما عهدته من رؤى وأساليب عمل. كما يمثل هذا التدخل آلية لإرسال الإشارات حول قدرة هذا الجهاز أو ذاك على التدخل في الديناميات والتحكم بها، بغية استثمار ذلك في المعهود من أساليب المقايضة المألوفة بيروقراطيا، وقف النضالات وتشتيتها مقابل حل ملفات أو تحصيل امتيازات.

ما هي في خضم ابداعات جماهير التعليم السلبيات التي تنال من كفاحية الدينامية النضالية ومن ديمقراطيتها؟

كل القضية تكمن في تقاليد سلبية جدا كرسها لعقود الخط النقابي السائد، وفاقمها عدم تبلور خط نقابي عمالي كفاحي يزود التجارب النضالية الجديدة للتنسيقيات بمخزون دروس النضالات ويسترشد بها.

تستند الشغيلة عند انطلاقها في النضال لخبرتها الذاتية المتراكمة، تلك الخبرة الآن متمثلة في الأمرين التاليين: التقاليد النقابية-أشكال النضال المكرسة عبر التنسيقيات. لكن في الواقع، يمكن تسجيل التالي:

الشغيلة لا تستفيد من الإيجابي في التقاليد النقابية التي أبدعتها الأجيال السابقة، حيث يتم تغييب كل إرث الصفحات المشرقة من النضالات النقابية السابقة، وبالإقليم ما يكفي منها، مرد ذلك جزئيا للأجهزة النقابية التي تتعمد إخفاء ذاك الإرث الكفاحي في مسعى منها لإخفاء ارتدادها عنه، ولحرمان الشغيلة من وسائل ثمينة تصويب بوصلة نضالها النقابي. وتعمل أجهزة الدولة والصحافة البورجوازية على تشويه صورة العمل النقابي، بتعمد التركيز على وضعه الراهن مستغلة وصول خط التعاون الطبقي السائد في قيادتها إلى مرحلة متقدمة من الاندماج في الدولة ومشاريعها.

أشكال النضال التي كرستها التنسيقيات تحمل أوجها متعددة، من حيث طول نفس النضال وانخراط أعداد متزايدة فيه، لكن استمرار الرؤى الفئوية يلعب دورا مدمرا في سيرورة توحيد النضالات، فضلا عن توجس محض تنظيمي يعكس تنافسا بين التشكيلات القائدة للنضالات حيث تتداخل إمكانات الاستقطاب النضالي بين التنسيقيات الثلاث. وتجسد ذلك بشكل ملموس خلال إحدى الوقفات الإقليمية حيث كاد الشكل أن يُنسف.

كيفت تجسدت العلاقة بين كفاح الشغيلة وأسر التلاميذ؟

لا يمكن الحديث عن علاقة واضحة بين المضربين-ات والأسر، اللهم العلاقات الاجتماعية القائمة باعتبار الشغيلة التعليمية جزءا من النسيج الاجتماعي، حيث أسر عديدة لديها شغيل في القطاع، لكن الموقف الذي عبرت عنه الأسر لحد الآن في احتجاجاتها كان هو التضامن مع نضالات الشغيلة التعليمية، مع تحميلها للحكومة مسؤولية استمرار الإضراب ودعوتها إلى تسريع الاستجابة للمطالب.

ما السبل الكفيلة بتوحيد، من تحت، للدينامية الجديدة؟

الدينامية الجارية موحدة موضوعيا، حيث فرض التحرك شبه الكامل لقاعدة المدرسين- ات وأطر الدعم على قيادات التنسيقيات المتنافرة توحيد عدد من الأشكال النضالية، لكن يبقى تحويل تحرك القاعدة، المطبوع بعقلية تفويض الصلاحيات السائدة في القطاع المكرسة من قبل النقابات، إلى تحرك فاعل قوامه تشكيل لجن إضراب بالمدارس، مستندة على الجموع العامة لكل المضربين- ات وتصعيد الأمر إلى المستويات الإقليمية والوطنية هو الكفيل بإعطاء وحدة النضال هيكلا صلبا، بالإضافة إلى تعميم المعركة على كل القطاع، بالخصوص شغيلة الحراسة والنظافة والتعليم الأولي والإدارة التربوية.

كيف ستكون تأثيراتها على العمل النقابي؟

الموقف الراهن لا يزال يخضع لمسألة أساسية: لم تعد الحركة النقابية التقليدية تمثل فعلا نضالات القطاع، لكن الأشكال الجديدة للنضال والتنظيم ليست بعد راسخة ولم تفقد الأولى كل اعتبار ولم تبن بدائل واضحة. وسيكون من قبيل الرجم بالغيب الحكم، على الأقل إقليميا، على مصير العمل النقابي بقطاع التعليم، سيتوقف ذلك على نتائج المعركة الجارية بشكل كبير، كما على تدخل واعٍ من طرف اليسار النقابي أو نقابيين-ات ديمقراطيين-كفاحيين-ات.

الإضراب

29 نوفمبر، 2023؛ بقلم باتيست جيرو

مقتطف من كتاب سيسيل بيشو وأوليفيه فيليول وليليان ماتيو، "قاموس الحركات الاجتماعية"، ترجمة عمر الشافعي، مراجعة وتحرير دينا الخواجة، مبادرة الإصلاح العربي، دار صفصافة للنشر والتوزيع، الجيزة-مصر، الطبعة الأولى 2017.

فرض الإضراب نفسه تاريخيا كقطعة أساسية في الريبرتوار المعاصر للفعل الجماعي والنقابي. ومن المفارقات أن هذه المكانة البارزة يقابلها عدد صغير من الأعمال المكرَّسة لدراسة هذه الممارسة في سوسيولوجيا التعبئة الجماعية الفرنسية. ويتعين فهم قلة الاهتمام هذه في ضوء التراجع الظاهر في كثافة وحجم النشاط الإضرابي منذ ثمانينيات القرن العشرين في أغلب البلدان الغربية. وإذ يؤكد هذا التراجع فرضية تهميش صراعات العمل في فضاء الحركات الاجتماعية، فإنه قد أسهم أيضا في إعادة توجيه اهتمامات سوسيولوجيا النقابية إلى مسألة العمل النقابي وتقلص أعداد المنخرطين فيه. غير أنه يتعين إضفاء طابع نسبي على هذا التراجع، بسبب الثغرات في أدوات المعرفة الإحصائية بالصراعات الإضرابية، حيث تميل تلك الأدوات إلى إخفاء واقع أن صراعات العمل لم تختف، لكنها تنعكس في أنماط للفعل أقل مرئية، دون توقف عن العمل أو على شكل توقف قصير المدة. وبينما هجرت العلوم السياسية لأمد طويل الحقل الدراسي، لا سيما الأنجلوساكسوني، لعلاقات العمل، فإنه يتعين الالتفات إلى هذا الحقل لإيجاد النماذج الفكرية الرئيسية لتحليل الإضراب.

المحددات الاقتصادية للممارسة الإضرابية

يستند أول هذه النماذج الفكرية إلى نموذج للتحليل الاقتصادي الرياضي لتذبذبات الأنشطة الإضرابية. وتتمثل هذه المقاربة في بيان أن الإضرابات لا تحدث منعزلة وإنما على هيئة موجات من الإضرابات، يحددها تطور الدورات الاقتصادية. فمنحنيات الإضرابات معاكسة لمنحنيات البطالة. وهكذا تشير هذه العلاقة المتبادلة إلى أن وجود بطالة واسعة النطاق يُسهم في تثبيط لجوء الأجراء إلى الإضراب، من خلال زيادة خشيتهم من فقدان وظائفهم وتخفيض فرص نجاحهم في تحقيق مطالبهم عبر الإضراب. وفي المقابل، يميل مستوى التشغيل المرتفع، الذي تتسم به فترات النمو الاقتصادي، إلى تيسير بلورة تطلعات ومظالم الأجراء في نشاط إضرابي. فهذه الظروف تحفز لديهم إرادة الاستفادة من الرخاء الاقتصادي في تحسين شروط وجودهم، وتقلل من ثقل مخاطر الفصل من العمل التي قد تقترن بالانخراط في إضراب.

ومع عدم إنكار الأهمية الكبيرة للسياق الاقتصادي، ليس بوسع هذا الإطار النظري مع ذلك أن يوفر متغيرا تفسيريا آليا وكافيا لتباين ميل العمال للجوء إلى الإضراب. فحالة "الأزمة" الاقتصادية ليست بالضرورة، بداية غير مواتية لصعود الإضرابات، حيث إنها يمكن على العكس أن تُسهم في مفاقمة التوترات داخل الشركات، وذلك مثلا تحت تأثير تجميد الأجور أو خطط فصل العمالة. ولكن الأهم هو أن آثار الظرف الاقتصادي على عمليات التعبئة الإضرابية تظل متوقفة على وساطة مجموعة من العوامل التنظيمية والسياسية تحديدا. ولذا، على النقيض من كل وهم قائل بالعفوية، تنطلق موجات الإضراب أولا من العوالم المهنية الأكثر تنظيما من الناحية النقابية، قبل أن تسهم هذه التعبئة في تحريك أقل القطاعات تمتعا بتراث نقابي قائم. ومن ثم فإن الموارد المادية، والدراية النضالية، وذاكرة المعارك السابقة المنقولة عبر المنظمات النقابية تفرض

نفسها كشروط ضرورية لترجمة مظالم العمال في إطار للفعل الجماعي، ولتنسيق تعبئتهم على نطاق يتجاوز أفق شركتهم وحدها.

العلاقات بين النقابات والمجال السياسي

من جهة أخرى، يتيح أيضا تبني منظور موسَّع لشروط إمكان اللجوء إلى الإضراب، فهم الرهانات المتنوعة للنضال التي يجري تنظيم الإضرابات في إطارها. ففي الولايات المتحدة كما في إيطاليا وفرنسا، يظل صعود الإضرابات في أوائل القرن العشرين عصيا على الفهم إذا ما اختزلناها في أسباب اقتصادية. ولم تكن أغلب عمليات التعبئة هذه على أي حال ناجحة بوجه عام في تلبية مطالب المضربين. والواقع أن الإضرابات راحت تتزايد على الرغم من هذا الفشل الظاهر والمتكرر لأن النقابات جعلت منها وسيلة رئيسية لترويج وترسيخ مشروعها لتوحيد العمال، ولتجنيد وتدريب نشطاء (الإضراب بوصفه "رياضة ثورية")، ولكي تحظى بالاعتراف بها كأطراف محاورة لا غنى عنها بالنسبة لأرباب العمل والدولة. ومن وجهة النظر هذه، تشكل العلاقات المحدَّدة بين النقابات والمجال السياسي والحزبي عاملا حاسما آخر كفيلا بتفسير حدوث بعض موجات الإضرابات. فالموجات التي شهدتها إيطاليا بين 1942 و1947 (سقوط الفاشية) أو بين 1968 و1972، في جملة موجات إضراب أخرى، كانت أقل ارتباطا بخصائص الظرف الاقتصادي منها بتسييس الاستراتيجيات النقابية الموضوعة بغرض تأكيد القوة السياسية للحركة العمالية في سياق يتسم بهشاشة الحكومة. وبالعكس، فإن الإضعاف الذي لحق بحركة الإضرابات في نهاية سبعينيات القرن العشرين، و"الاعتدال" المفترض للمطالب العمالية الذي جاء هذا الإضعاف نتاجا له، لا ينفصلان عن إرادة قادة الكونفدرالية النقابية الإيطالية (CGIL)، المتأثرة بثقافة شيوعية قوية، الإسهام في إنجاح "المساومة التاريخية" التي أقام من خلالها الحزب الشيوعي الإيطالي تحالفا برنامجيا مع المسؤولين الحكوميين للديمقراطية المسيحية.

مأسسة الإضراب

امتدادا للنماذج الفكرية النيوكوربوراتية ولنماذج التبادل السياسي، سعى عدد كبير من الأعمال بشكل أكثر تحديدا إلى البرهنة على أن أنماط الترتيبات المؤسسية القومية التي تضبط المواجهات بين النقابات وأرباب العمل والدولة يمكن أن تفرز علاقات متباينة بين النقابات والإضراب. وهكذا، فإن المستوى الأدنى للصراعات الإضرابية في بلدان أوروبا الشمالية (البلدان الاسكندنافية وألمانيا وبلجيكا) يُنسب إلى الطريقة التي جرى بها الاعتراف المبكر مؤسسيا بالمنظمات النقابية، الوثيقة الصلة بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية القوية، وإدراج تلك المنظمات في نظم بالغة الرسمية والمركزية للتفاوض على الاتفاقية الجماعية، المصحوبة ببنود "السلم الاجتماعي" أثناء فترة سريانها. ولا تؤدي هذه المنظومة إلى الحد من الفرص القانونية للجوء إلى الإضراب فحسب، ولكن من شأنها أيضا أن تتيح للممثلين النقابيين فرصة تفضيل اللجوء، كبديل للإضراب، إلى وسائل مؤسسية فعالة وأقل كلفة للتدخل في إدارة مجموع علاقات العمل.

ومن منظور مماثل، تعددت الدراسات المتمحورة حول توسيع آليات الضبط المؤسسي لعلاقات العمل في مجموع البلدان الغربية خلال السنوات الأخيرة. وتميل هذه الدراسات إلى أن تجعل من هذه الآليات عوامل آلية وطبيعية وراء الانخفاض في عدد الإضرابات المسجلة، من خلال تهدئة استراتيجيات المنظمات النقابية الناجمة عن مأسستها المتنامية. بيد أن القيمة الكشفية لمثل هذا المخطط التحليلي قد أثارت مع ذلك احتجاجات حيوية، بسبب عجزه عن تفسير السبب في استمرارية النشاط الإضرابي في التصاعد حينما يتكثف النشاط التفاوضي. ولعل الصعود الملموس في عدد الإضرابات خلال التفاوض على اتفاقات الشركات لتطبيق قانون "ال 35 ساعة" [1] يوفر مثالا قريب العهد وبالغ الدلالة على ذلك. بيد أن هذه العلاقة المتبادلة لا يمكن اختزالها في كونها تعبيرا عن خلل في اللعبة المؤسسية لعلاقات العمل، بل هي تشير بالأحرى إلى أن الإضراب يظل أحد الموارد الرئيسية ضمن مجموع وسائل الفعل التي يمكن أن يستخدمها النقابيون من أجل تعزيز قوتهم التفاوضية. ومن هذا المنظور، فإن تطور استخدامات الإضراب ينبغي بادئ ذي بدء فهمه في ضوء الشروط الاجتماعية التي تعرقل الإبقاء عليه في استراتيجيات الفاعلين النقابيين.

وبهذا المعنى يحلل Fantasia وVoss (2003) ترويض الممارسات الصراعية للنقابات الأمريكية. ويضع الباحثان، بادء ذي بدء، هذه العملية في إطار التحول الطارئ على الكوادر النقابية القيادية. فمأسسة الحركة العمالية الأمريكية بدأت في الواقع باستراتيجية، فرضتها الحكومة، لطرد المسؤولين النقابيين الشيوعيين. وشجعت هذه المأسسة تعويضهم بنخبة من القادة ممن يحملون الشهادات الدراسية لكنهم يفتقرون إلى الخبرة النضالية. بيد أن هذه المواصفات جعلتهم مستعدين مسبقا لأن يتبنوا بشكل أيسر متطلبات الأداء البيروقراطي في حلبات التفاوض، وأن يعترفوا بشرعيتها، وأن يجعلوا من أنفسهم الوكلاء المتميزين لاستيعاب الصراعات التي قد يُطلقها ممثلوهم المحليون في القنوات المؤسسية. ومن جهة أخرى، يصطدم هؤلاء الممثلون المحليون بفعالية استراتيجيات التحايل على النقابات التي يتبعها أرباب العمل، تلك الاستراتيجيات التي يتيحها وجود ترسانة من الأحكام القانونية المواتية (إمكانية استبدال المضربين، وتنظيم سحب الثقة من النقابة عن طريق تصويت الأجراء...)، ولعبة إعادة هيكلة الشركات (إنشاء فروع، أو نقل الشركة من موقع إلى آخر)، أو من خلال وضع سياسة إدارية لتأطير القوى العاملة. وفي خارج الولايات المتحدة، تؤدي الديناميات المشتركة لإعادة تشكيل علاقات العمل (تفتيت القطاعات الصناعية الكبيرة ذات التراث النقابي القوي، واللا استقرار والتنويع المتزايدات للمراكز المهنية، وإعادة تنظيم أنماط الإنتاج) إلى إضعاف قدرة النقابات على الفعل الجماعي. كما أن النقابات تجد نفسها مدفوعة إلى تكييف استراتيجياتها المتعلقة بالتعبئة، من خلال اللجوء الأكثر تواترا إلى أنماط الفعل (مثل العرائض والمظاهرات) الأكثر تناسبا مع إعادة بناء أطر الفعل الموحدة في سياق يتسم بتقلص الموارد التنظيمية. وبينما يفند فرضية تلاشي صراعات العمل، يدعو هذا المنظور إلى إعادة النظر في آليات تحويل أنماط التعبير هذه مسار بحثي خصب للتفكير في مسألة باتت مركزية في سوسيولوجيا التعبئة، ألا وهي مسألة تجديد أشكال الفعل الجماعي.

****

[1] – المقصود قانون قصر أسبوع العمل في فرنسا على 35 ساعة [المترجم].

لماذا يحتاج العمال للنقابة؟ وما دور المناضل النقابي؟ 28 مايو، 2019، بقلم، أحمد أنور

• النقابة اكتشاف عمالي خالص.

النقابات ثمرة جهود العمال الذاتية إبان معاركهم البدائية ضد مستغليهم الرأسماليين. لأجل تخفيف التنافس الذي يستعمله الرأسماليون لكسر شوكة المضربين ولدت المنظمات النقابية التي ركزت جهودها على سعر الأجرة وساعات العمل. دفعت شدة الاستغلال الرأسمالي الطبقة العاملة إلى وعي ضرورة تجسيد وحدة مصالحها في بناء تنظيمات نقابية .

• حاجة العمال الدائمة للمنظمات النقابية.

يسعى البرجوازيون دوما إلى جني أقصى الأرباح، بتقليص أجور العمال وتكثيف استغلالهم، بإطالة يوم العمل وتسريع وثيرة الإنتاج وخفض ما يوفر شروطا أفضل لصحة وسلامة العامل، ويتهربون من تسديد مستحقات أنظمة الحماية الاجتماعية، ويسعون للتخلص من العمال الأقدم بشتى الخدع. يستغل البرجوازيون مؤسسات الدولة لبلوغ غاياتهم، فالبرلمان يصادق على قوانين شغل تخدم مصالح الرأسماليين وتتدخل الشرطة والدرك لقمع العمال المضربين وتطبق عليهم أحكام القضاء بمبرر تطبيق القانون.

تمثل المنظمات النقابية أدوات نضال الطبقة العاملة ضد الإستغلال الرأسمالي، لدا، ورغم كل نواقصها، يجب أن يكون همنا الأساسي الدفاع عنها وتدعيمها. فالعمال بلا منظمات نقابية سيجبرون على العمل والعيش في ظروف بالغة الاستغلال، وبدل الواقع أن ظروف العمال المنظمين في النقابة تحسنت عما كانت عليه من قبل، وأفضل عن اقرانهم غير المنظمين. العمال بلا تنظيم نقابي يوحد قوتهم لا شيء، ولا يمكن وقف مسعى الرأسمال المستمر لتشديد الاستغلال ودفع العمال إلى مزيد تقهقر بصفوف مشتتة. لإجبار الرأسماليين على التخلي عن جزء من أرباحهم لابد من قوة النقابة للحفاظ على مكاسب انتزعت بالنضال. لا بد من النقابة القوية لإجبار الدولة على تلبية مطالب العمال.

• المهام الحقيقية للمنظمات النقابية العمالية.

النقابة سلاح العمال لتحسين ظروف عملهم وعيشهم ومدرسة طبقية لوعي أسس بناء المجتمع الحالي وموقعهم فيه. يكتشف العمال بتجربتهم ما يشدهم إلى بعضهم البعض من وحدة الانتماء لطبقة تبيع قوة عملها مقابل طبقة أخرى تشتريها منهم مقابل أجر أقل وإجبارهم على إنتاج أقصى ما يمكن تتعرى حقيقة الدولة بكل أجهزتها التي تخدم مصلحة الرأسماليين ويفهم العامل خلال النضالات الكبرى طبيعة وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والجهة التي تساندها .

سرعان ما ينتقل الرأسماليون من رفض مطلق للتنظيم النقابي العمالي إلى محاولة إفراغه من مضمونه. أي عوض أن يكون أداة للنضال العمالي الطبقي أن يتحول إلى أداة وساطة وقناة جر العمال لتنفيذ خطط الرأسماليين. لتحافظ النقابة على دور المدافع عن مصالح العمال بوجه الرأسمال لابد أن تكرس حياة داخلية ديمقراطية قائمة على انتخاب ومراقبة وعزل كل المسؤولين النقابيين في جمع عام حر وصيانة حرية التعبير للجميع، بما في ذلك حق تشكيل توجهات نقابية.

تضم النقابة عمالا متنوعي الانتماء السياسي، وفرض خيار سياسي لن يتم إلا بإجراءات بيروقراطية تؤدي إلى إضعافها بما هي منظمة كل المنتمين إليها.

نظرا لتعدد المنظمات النقابية ولكون أغلبية العمال خارج النقابات، فان توحيد العمال إبان المعارك غير ممكن إلا بانتخاب لجان إضراب مفتوحة بوجه كل العمال تكون مسؤولة أمام جمع عام المضربين أنفسهم بصرف النظر عن انتمائهم النقابي من عدمه.

يجب تطوير الجبهة النقابية المشتركة على قاعدة واقعية عملية، وذلك بعقد جموعات عامة مشتركة في المنشآت على المستوي جهويا ومهنيا بيمهنيا، وكدا خلال المؤتمرات لا يجب الركون إلى اتحاد الأجهزة النقابية من فوق بل يجب تشكيل الوحدة النقابية العملية في ساحة النضال بالاتفاق على ملف مطلبي وبرنامج نضالي وخلق لجان قيادة النضال تضم نقابات مختلفة لعمال نفس المنشئة أو الجهة أو القطاع على أن تعود سلطة القرار للقاعدة العمالية .

• المناضل النقابي الكفاحي؛ مهام وواجبات.

يجب أن يكون المناضل النقابي الكفاحي أفضل النقابيين، وأن يعمل دوما على تدعيم المنظمة النقابية. عليه أن يكون أفضل المدافعين عن العمال، وأن يحضر كل التجمعات أو الاجتماعات ويتدخل فيها بشكل ملموس ليجيب على المشاكل الملموسة التي تعترض رفاقه، وأن يحسن تحمل مسؤوليته. عليه أن يبقى متيقظا ويتفهم المشاكل الإنسانية العديدة التي تطرح داخل منشأته.

يجب أن تراعى الصعوبات والمهام الكثيرة التي يقع حملها على كاهل الممثلين النقابيين. إن تطور العمل النقابي، وأيضا تطور الرأسمالية نفسها، يضع على عاتقهم مسؤوليات جسيمة ،الى حد اعتبار الممثل النقابي نوعا من المساعد الاجتماعي عليه أن يكون ململ بالتشريع الاجتماعي وبالاتفاقيات، وعليه أن يتدخل لدى الإدارة في حالة حيف، وعليه أن يشارك في الحياة النقابية غالبا خارج أوقات ساعات عمله، وعليه أن يكون على علم بالمستجدات،الخ، باختصار،على الممثل النقابي أن يواجه كل المشاكل التي يطرحها المجتمع الرأسمالي وأيضا تطور العمل النقابي، بحيث أن نقابيا جديا سرعان ما يغرق في بحر مهمات معقدة.

يتطلب العمل النقابي الكفاحي جهدا جماعيا وتعاونا بين العمال الذين يتقاسمون هدف تحرر العمال من الاستغلال، عبر توزيع المهام ومركزة الأهداف وتقاسم الجهود وحينما تطرح تلك القضايا على الصعيد الوطني والعالمي الأوسع حينها تبرز الحاجة إلى حزب العمال الاشتراكي كضرورة لعمل نقابي كفاحي يقارع بشكل شامل طبقة الرأسماليين ودولتهم.

• مخاطر تهدد المنظمات النقابية.

حين يتأكد الراسماليون أن الشغيلة عازمة على بناء تنظيمها النقابي، وأنها مصرة على ذلك، ويتبين لهم فشل أساليب ترهيب العمال بحملات طرد النقابيين، وإغراء بعضهم مالبا لمغادرة العمل، وحين تفشل خدع تقسيم الشغيلة المتعمد في نقابات عدة... عندها يسعون إلى تحويل المنظمة النقابية القائمة مرغمة الى أداة تسيير، وقناة توصيل لتدجين الشغيلة وإشراكها في إخضاعها.

أساليب الدمج عديدة وأنشئت له تخصصات جامعية بأسماء براقة تبيع الخبرات وتخرج متخصصين لخدمة الرأسماليين في ترويض النقابة العمالية. أهم وسائل الدمج الفتاكة يثمتل في التنازلات التي يقدمها الرأسمالي مقابل تجميد طويل للنضال النقابي، وخمول للحيوية النضالية، وقبول القادة النقابيين لعب دور الرقيب، وكبح أي تململ نضالي باسم الوفاء بالالتزامات، وحرصا على الإبقاء على المكاسب.

تتحول النقابة إلى أداة تعاون طبقي وتستبدل النضال بالرهان على المفاوضات الحبية، وما ينتج عنه من تغيير شامل لوظيفة النقابة ولأساليب النضال وللديمقراطية الداخلية، ولطبيعة العلاقة مع الراسماليين.

لا يجب أن تكون المساومات والاتفاقات مع المستغِلين قيدا يكبل حرية العمال النقابية، ونضالهم، عليها أن تبقى مؤقتة، ولمدة أقصر. للراسماليون غريزة الدئاب في معرفة طباع فريستهم ويتحينون الفرصة دائما لاقتناصها في اللحظة المناسبة. يدرسون طباع النقابيين والفروقات بينهم، ويبحثون عن نقاط ضعفهم واحواهم الاجتماعية وصعوباتهم الاقتصادية، ويتفننون في تجنيد المناضل النقابي سواء لجعله أقل تصلبا في الدفاع عن مصالح العمال أو تجنيده لتخريب وحدتهم. إنهم يتحمسون «لتقديم المساعدة» واثقال المناضل النقابي بديون رد الجميل خيانة إخوانه العمال، تعمد الشركات إلى إرشاء المسؤولين النقابيين (منافع مادية–تسهيلات مهنية وأجور بدون عمل...) ويسرها أن يعلم باقي العمال بذلك لإظهار المناضل النقابي انتهازيا يستغل العمال لقضاء مآرب خاصة.

على النقابة العمالية التخلص من النقابيين الفاسدين، وعليها تربية العمال على ممارسة الرقابة والتحقق من نظافة المسؤولين النقابيين خصوصا من لهم احتكاك بأجهزة الدولة والرأسماليين باعتبارهم يتعرضون لضغوط إغراء معسكر أعداء النضال النقابي العمالي . التنظيم النقابي الوفي لمصلحة العمال يحدق به خطر الرشوة الإدارية والسقوط في الشكليات الرسمية وبروز قادة يحصرون دورهم في الوساطة «إيصال الخبز إلى الفران» وتقمص دور المحامي في جلسات «الصلح» الخادعة.

سلبية القاعدة العمالية، وعدم قدرتها على جعل النقابة منظمة عمالية نشطة، وتخليها عن سلطة المراقبة والتقرير والتسيير عبر الجموعات العامة كاملة السيادة، هو ما يخلق أرضية تشكل قيادة مطلقة الصلاحيات تنصب نفسها محل عموم الشغيلة وتكبح باساليب غير ديمقراطية كل محاولات إخراج الشغيلة من وضع الخمول، وكل محاولات إحياء النقابة ديمقراطيا بما هو خطر يهدد سيطرتها ومنافع تتحصل عليها مقابل دورها كممتطي ظهر العمال .

يستطيع الرأسماليون التكيف المؤقت مع الضغط العمالي، وتقديم التنازلات المؤقتة، لكن سيعملون على استرجاعها حين تتاح الفرصة وسيعدون الخطط لإلحاق الهزيمة بالعمال.

إن الحرب بين العمال والرأسماليين دائمة، ولا يجب أن نبني سياستنا على الانتصارات بل على الهزائم كذلك، وهذه مهمة النقابيين الكفاحيين المتسلحين بمنظور التغيير الشامل للمجتمع، والمقتنعين أن طبقة العمال قائدة هذا التغيير، والواعون بأن النضال النقابي مدرسة لتربية العمال لوعي وحدتهم وقوتهم والتعرف على أعدائهم وأسلحتهم وخدعهم.